جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 29 العدد: 4 السنة: 2025
مجلة المعيار
EL MIEYAR

قصور التّنظير السّياسي العربي:
دراسة في تمثّلات وبواعث الأزمة

The shortcomings of Arab political theorising: a study in appearances and causes of the crisis

مخلوف فاطمة الزهراء [1]
fatimazohra.makhlouf@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/31 تاريخ النشر: 2025/09/15
Received: 31/01/2025 published: 15/09/2025

ملخص المقال:
تأتي هذه الدراسة في سياق مناقشة القضايا والمتغيرات ذات الصلة بحقل النظرية السياسية، لاسيما ما تعلق بمدى كفاءة الأسس النظرية التحليلية الغربية، وقابليتها للاعتماد في تفسير وتحليل القضايا العربية ذات الطابع السياسي. ومن ثم، فإنها تهدف إلى إلقاء الضوء على واقع التنظير السياسي العربي، من منظور تحليلي تسعى من خلاله للوصول إلى تشخيص لأزمته، ومن ثم إلى تحديد استراتيجيات كفؤة لتجاوزها، ترمي إلى تحقيق قدر من الاستقلال المنهجي، الذي يبقى رهين صياغة مبتكرة لنظرية مستقلة تستجيب لخصوصية الواقع السياسي للمجتمعات العربية، والمتغيرات المحورية الفاعلة فيه، تقتضي إعادة فحص التراث العربي-الإسلامي المتراكم للمعرفة السياسية، واختبار ما طُرح بداخله من أفكار وتصورات ونظريات، قصد الوقوف على مدى تطابقها مع الواقع الاجتماعي والسياسي العربي، أو بالأحرى مدى ما يمكن أن تقدمه من إسهام في فهم وتطوير هذا الواقع، يُتيح إمكانية استثماره في بناء نظرية سياسية ذات طابع تأصيلي وحديث في الوقت ذاته.
كلمات مفتاحية: التنظير؛ النظرية السياسية؛ قصور؛ الواقع السياسي العربي.

Abstract:
This study comes in the context of discussing issues, and variables related to the field of political theory. Especially, the extent to which Western analytical theoretical framworks are efficient, and can be used to explain and analyse Arab Political Reality. Therefore, it aims to shed light on the reality of Arab political theorising from an analytical perspective, seeking to diagnose its crisis, and then to identify efficient strategies to overcome it, aiming to achieve a degree of methodological independence, which remains subject to an innovative formulation of an independent theory that responds to the specificity of the political reality of Arab societies and the pivotal variables. This requires re-examining the accumulated heritage of political knowledge and testing the ideas, perceptions and theories put forward within it in order to determine the extent to which they correspond to the Arab social and political reality, or rather the extent to which it can contribute to the understanding and development of this reality, in a way that enables their investment in constructing a political theory that is both foundational and regenerative at the same time.
Keywords: Theorising; Political theory; deficiency; Arab political reality.

(1) جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

1. مقدّمة:

إذا كانت النظرية تتّصل بالواقع الذي تُعنى بتفسيره وتحليله، وتنحاز بطبيعتها للبيئة الثقافية والقيمية أصل تأسيسها، ولا تنفصل عن سياقها المعرفي الذي طُوّرت في إطاره، ومن منطلق التسليم بتمايز الأطر المعرفية، واختلاف خصوصية الأنماط الحضارية، فإن من المفارقات اللافتة للنظر قراءة ظواهر السياسة في الوطن العربي من خلال المنتجات النظرية التي تم تطويرها في إطار النسق المعرفي الغربي، وإدراك تحوّلاتها المختلفة عبر التشريح الغربي لها، بينما قد سجّلت بعض هذه النظريات عجزها في بعض الحالات عن تقديم الأطر التفسيرية الصحيحة، ومواكبة حركية الظواهر السياسية ذات الصلة بالواقع الغربي أصل نتاجها، فكيف لها أن تصلح للكشف عن الظاهرة السياسية في مجتمعات مغايرة، ووصفها وتحليلها وتفسيرها، وعلى وجه التحديد العربية منها!.

أمام هذا اللاتناسب يصبح تعسّفا علميا بقاء الدراسات والأبحاث العربية في حقل السياسة حبيسة مقولات ونظريات الفكر الغربي، وهو ما يكشف عنه الواقع المتأزم للتنظير السياسي العربي الذي بات يشهد ضعفا واضحا، تاركا المجال لهيمنة النظريات الغربية، دون أدنى إعمال للنظر في تفسيرها، أو حتى إتاحة المجال لنقدها، وإبداع وجهات النظر، وبناء نظريات خاصة.

ومن ثم، فإن هذه الدراسة جاءت لتعنى بإلقاء الضوء على واقع التنظير السياسي العربي، من منظور تحليلي تسعى من خلاله للوصول إلى تشخيص لأزمته، ومن ثم إلى تحديد استراتيجيات كفؤة لتجاوزها، وفي ذلك تطرح الدراسة تساؤلا رئيسيا مفاده: في ما تبرز أهم الأسباب الكامنة وراء قصور عملية التنظير في الحقل السياسي العربي؟. مستندة في ذلك إلى افتراض مؤداه أنه ثمة علاقة ارتباطية بين الأزمة التنظيرية السياسية العربية، وتأثيرات البيئة الحاضنة لعملية التحرر المنهجي والإبداع التنظيري.

وتبعا لما تقتضيه معالجة الموضوع محل الدراسة، سيتم الاعتماد على ثلاثة محاور رئيسية، أين سيتم التطرق إلى مدلول النظرية السياسية، وأهميتها في التحليل السياسي في المحور الأول منها، ليتم الوقوف على متن محورها الثاني عند أبرز ملامح الواقع المتأزم للتنظير العربي في الحقل السياسي، ومن ثم التعرض إلى أهم الدوافع الكامنة من وراء أزمة القصور التي اعترت العملية ضمن محورها الثالث.

2. مدلول النظرية السياسية وأهميتها في تحليل ظواهر السياسة

يعدّ تحديد مدلول النظرية السياسية ضرورة تفرضها أهميته كمفهوم محوري ضمن هذه الدراسة. طبقا لذلك، يأتي هذا الجزء منها ليُعنى بالتعرض لأهمّ المضامين المعرفية التي صيغت بشأنها. ومن ثم، تحديد موقعها في سياق تحليل الظواهر السياسية.

1.2 مدلول النظرية السياسية:

بداية لا بد من أن نعرّج على مفهوم النظرية، الذي على الرغم من تعدد مضامينه المعرفية، وتشابك استخدامه مع مفاهيم مشابهة على غرار مفهومي "المنهج" و"النموذج"، وتباين العناصر التي يتم اعتمادها في تحديد وبناء النظرية، يكاد يكون هناك شبه اتفاق على دلالة المفهوم بين معظم التعريفات المطروحة، على أنه بناء ذهني لظاهرة أو واقع معين، يصلح للاعتماد في فهم وتفسير ذلك الواقع (هيوود، 2013).

ويأتي هذا البناء الذهني معبّرا عن تركيبة متراصة من العبارات والمفاهيم والفروض والتعميمات، تشكّل رؤية منظّمة وذات معنى للظواهر، من خلال تحديدها للعلاقة بين عناصر الظاهرة ومتغيراتها (السبب والنتيجة) قيد البحث، والقابلة لاختبار مدى صحتها إمبريقيا (شلبي، 1997).

وعلى غرار العلوم باختلاف مجالاتها، لعلم السياسة مكوّن نظري أساسي، يستند إليه في إثبات حقائقه. يمثُل في النظرية السياسية، التي يُنظر إليها كمجال فرعي لعلم السياسة، بحيث تركّز وفق هذا المنظور على الدراسة التحليلية لعالم السياسة، وما يشمل من أفكار وعقائد تمثّل موضوعا مركزيا للفكر السياسي (هيوود، 2013).

وقد اتّخذ مفهوم النظرية السياسية مدلولا تجريبيا معاصرا، أسفر عنه ارتباط المعرفة السياسية بمنهج اختباري، مقتضاه التنظير العلمي العام للواقع السياسي، الذي يهدف للوصول إلى تقديم تفسير موضوعي لهذا الواقع. وبمعنى آخر، الوصول إلى بناء تركيب ذهني عن طريق الملاحظة والتجريب، يصلح لتصور الحياة السياسية، ولاعتمادها أداة ذهنية تمكّن من فهم ظواهرها وتفسيرها.

طبقا لهذا الأساس، اكتسبت النظرية السياسية سمة العلمية، بحيث تجاوزت منهج التحليل الفلسفي، لترتبط بالعلم التجريبي في تفسيرها للواقع المستهدف، على نحو يمكن علم السياسة من تحقيق ذاتيته كعلم تجريبي حديث (بدوي، 1985، صفحة 11).

2.2 أهمية النظرية السياسية

إن بناء النماذج المعرفية أو النظرية أو اقترابات البحث مسألة في غاية الأهمية، إذ يستحيل بدونها فهم وتحليل الظواهر، ولا تتحقق المعرفة دون إتباع مقولات وقواعد هذه الأطر المنهجية، على اعتبار أن المنهجية في جوهرها عبارة عن مجموعة من القواعد المستخدمة في تشكيل وتنظيم المعرفة، على نحو يسهل عملية التواصل بين أعضاء الحقل العلمي (عارف، 2002)، وتعدّ النظرية السياسية من بين الأطر المنهجية المرشدة للبحث العلمي، التي وجب الاهتداء إليها في سياق التحليل السياسي.

ينطلق دور أية نظرية سياسية في البحث العلمي من كونها تمثل بناء ذهنيا تجريديا لعلاقات الحياة السياسية المتفاعلة في جملتها. وتأسيسا على هذا الطرح، يحقّ القول أنّ النظريات السياسية تمثّل الدعامة المحورية لعلم السياسية، فهي ذلك الجزء العلمي والممنهج من الفكر السياسي الذي لم يكن سوى مجرد أفكار فلسفية، قبل أن تصبح السياسة علما قائما بذاته، له نظرياته وفروعه المختلفة (أبراش، 2012، صفحة 2). ليشهد هذا الحقل تحوّلا ملحوظا، وتحديدا عقب انفجار الثورة السلوكية التي عنيت باعتماد المنهج العلمي في البحث، ودراسة السلوك الإنساني بالطريقة العلمية، وتحمّس المدرسة الأمريكية للعلوم السياسية والمنهج التجريبي بعد الحرب العالمية الثانية. لتحتلّ النظرية السياسية بعدها الصدارة في التوزيع الأكاديمي لضروب المعرفة السياسية.

يرتبط هذا الموقع بحجم إسهام النظرية السياسية في نمو علم السياسة والمعرفة السياسية بشكل عام، إذ تعمل على ضبط المفاهيم السياسية، وإخراج الفكر السياسي من دائرة التعميم والتسطيح، وتحريره من قيود الأفكار المسبقة غير المبرهن عليها علميا (أبراش، 2012، صفحة 40). ذلك أن النظرية السياسية باعتماد بنائها على فروض مستخلصة من واقع الحياة السياسية، بعد أن تم إخضاعها للتجربة، تؤدي بالدرجة الأولى دور المرشد في فهم سير الحياة السياسية وانتظامها، وفي تفسير العلاقات الرابطة بين المتغيرات والعناصر التي تتشكل منها (بدوي، 1985، صفحة 334). وهذا من شأنه أن يوفّر للباحث، وللمحلل للواقع

السياسي بظواهره المختلفة إطارا نظريا مبرهن عليه علميا، يمكنّه من الانطلاق في دراساته نحو مقاربات جديدة، دون أن يضطر للرجوع إلى نقطة البداية، وهو ما يُبرز بدوره إسهام النظرية السياسية في تراكم المعرفة العلمية المرتبطة بالمجال السياسي.

من جانب آخر، يبقى الطابع العلمي للنظرية السياسية رهين قدرتها على الارتباط بالواقع، وعلى بناء علاقة منهجية وواقعية مع الظواهر التي تتناولها بالتفسير والتحليل، في إطار سعيها للكشف عن القوانين الناظمة لهذا الواقع. والجدير بالذكر أن مواءمة الواقع السياسي مع القوانين النظرية لا يعني إسقاط نموذج معياري عليه، بل إن الأمر يقتضي مقاربة نقدية للمعطيات تستند إلى أدوات مفهومية قادرة على استيعاب تعقيدات الظواهر. وبهذا المعنى، تصبح النظرية أداة لا تقتصر على مجرد الوصف، بل تؤدي دورا تفسيريا وتحليليا يُسهم في إنتاج فهم عقلاني لتحولات الواقع السياسي في سياقه التاريخي والمعاصر، لكنّها في الوقت ذاته تظلّ منفتحة على التعديل والمراجعة بما يتوافق مع تبدّلات هذا الواقع، وهو ما يمنحها طابعا علميا منفتحا بعيدا عن الوصف الدوغمائي.

3. ملامح قصور التنظير العربي في الحقل السياسي

1.3 هيمنة الأطر النظرية الغربية:

يمكن ربط هيمنة النماذج النظرية الغربية بالمقولة الكبرى التي ترى أن النموذج المجتمعي الغربي هو النسق القياسي المعياري للبشرية جمعاء، محاولين تعميم هذا النموذج على العالم غير الأوروبي، وذلك على أساس أن ما مرت به أوروبا لابد من أن تمر به جميع المجتمعات الأخرى. بينما في حالات أخرى يتم النظر إلى هذه المجتمعات على أساس أنها تمثل نمطا اجتماعيا أدنى في مستواه الثقافي والحضاري، وفي تطوره الاقتصادي السياسي من المجتمعات الأوروبية التي أحرزت تقدما كبيرا على سلم التطور البشري (عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، 1981). ومن ثم، فإن تصنيف العلم الأوروبي بناء على هذا المنظور يشهد قدرا من التحيز والتمركز حول الذات، التي تضع الآخر في مستوى أدنى من مستوى الذات.

ولا غرو أن هيمنة النظريات السياسية الغربية على الطرق المنهجية للبحث في حقل العلوم السياسية، أدى إلى خلق وترسيخ أزمة ناتجة عن عدم التكافؤ بين الأطر التحليلية المستخدمة والواقع، حين يرتبط الأمر بدراسة وفهم ظواهر سياسية تنتمي لسياق المجتمعات العربية. فاعتماد التحليل السياسي للواقع العربي على مداخل نظرية عاكسة لخبرة المجتمعات الغربية، يؤدي من دون أدنى شك إلى نفس النتائج التي توصلت إليها هذه الأداة التفسيرية، وهي نتائج يتعذّر تجسيدها في ظل هذا الواقع لخصوصيته من جهة، وبحكم تجريدها من إطارها الاجتماعي والتاريخي، وانفصالها عن مسار تكوينها الابستيمولوجي (الكنز، 1986)، ما يثبت عجز هذه الأخيرة عن تجاوز ارتهان التوطين، بالنظر إلى محدودية كفاءتها التفسيرية.

ومع ذلك، لابد من تأشير حقيقة أخرى أصبحت تفرضها سلسلة التطورات السياسية الحديثة وما تثيره من إشكاليات، أبرزها عجز النظريات السياسية الغربية أحيانا عن المقاربة الشاملة والموضوعية للواقع الذي ترتبط به، حيث إن وجود هذه الفجوة ما بين النظريات والواقع يفرض حتمية تطوير النظرية بناء على معطيات الواقع، والنتائج التي توصّلت إليها دراسته. فما تتبناه النظرية الديمقراطية على سبيل المثال، يعكس نموذجا مثاليا كاملا عن نظام الديمقراطية، يتجاوز المساءلة والنقد، بينما يعاني من أزمة

على صعيد التطبيق والممارسة، مما يبدي عجز النظرية عن تعبيرها عن الواقع السياسي الغربي الذي لا يزال موضع تساؤل ومناقشة، لاسيما ما تعلق بمسائل من قبيل سلطة الأقلية على حساب الأغلبية المغيبة، وغيرها من القضايا التي كانت باعثا لتجاوز المنظومة الغربية العديد من موروثاتها النظرية العلمية.

فإذا كانت النظريات وحتى التي تزعم أنها علمية وموضوعية لا تتطابق دوما مع الواقع الذي بنيت في سياقه، فكيف يمكن لتوظيفها في فهم مختلف الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تتعقد خصوصيتها من حين لآخر، لاسيما تلك التي تقع داخل النظم الاجتماعية والسياسية العربية أن يضمن الدقة في التفسير والتحليل، ومنه ضمان المصداقية في فهم وإدراك هذه الظواهر، ثم الإصابة في التعامل معها!.

شكلت هذه المسألة محور اهتمام عديد الدراسات والأبحاث التي حاولت النّفاذ إلى عمق أزمة مناهج العلوم السياسية في الوطن العربي. من بين هذه الإسهامات الدراسة النقدية لإبراهيم ربايعة ولورد حبش حول قيود النظريات الوضعية في العلاقات الدولية، حيث اهتمت بالبحث في الفجوة التفسيرية لدى كل من النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، خصوصا بشأن عجزهما عن تفسير الديناميكيات المعقدة للحرب على غزة كحالة دراسية لهذا الإخفاق النظري (ربايعة، 2024).

وقد كشف هذا الفحص النقدي عن محدودية الكفاءة التفسيرية للنظريتين، إذ يقتصر كلاهما على تفسير الأحداث من منظور غربي، يركّز على الدولة بوصفها الفاعل المحوري على المسرح العالمي، وفقا لمعايير النموذج الوستفالي. فضلا عن أن كلا النظريتين لم تستطع تفسير الحرب من منطلق الفوضى الدولية وربط السلام بالديمقراطية، متجاهلة عنصر الاحتلال الذي يشكل أحد المحركات الأساسية في هذه الحرب. ومن ثم، فهي تتجاهل بشكل تامّ القضايا الأساسية المرتبطة بالاستعمار والنضال من أجل التحرر، مما يعكس عجز النظريات الوضعية عن ملامسة الجذور، والاتصال مع الديناميكيات المعقدة للحرب، والمتمثلة في سياق الصراع العربي الإسرائيلي. لتخلص الدراسة في نهاية المطاف إلى التأكيد على حتمية تجاوز الحدود الضيقة التي تفرضها الواقعية والليبرالية الجديدة، وعلى الحاجة الملحة لتفكيك هيمنة النظريات المرتكزة على الهيمنة المعرفية الغربية، وفتح المجال أمام رؤى بديلة غير غربية، بإمكانها إلقاء الضوء بشكل أفضل على التعقيدات الناشئة على المسرح العالمي (ربايعة، 2024).

وفي ذات السياق، تعدّ دراسة أحمد محمد الأمين أنداري واحدة من أهمّ الإسهامات المشار إليها، حيث ركّزت على قضية محورية تتمثّل في عجز المناهج الغربية عن مقاربة وفهم كنه الدولة في الوطن العربي عموما، وفي موريتانيا على وجه خاص، موضحة أن هذا العجز يعود إلى عدة أسباب، في مقدّمتها أن هذه المناهج بمختلف أبعادها القديمة والحديثة هي في الغالب مناهج غربية، نشأت وتطورت في إطار التجربة الغربية بخصوصيتها. ليتمّ نقلها إلى العالم الثالث، وعلى وجه التحديد الدول العربية، أين فُرضت كمسلّمات جاهزة، تعنى بالإجابة عن أسئلة تتعلق بدولة مغايرة من حيث الجوهر، رغم التشابه الظاهري من حيث الهيكل والشكل للدولة في الغرب (أنداري، 2019، صفحة 88).

وبالتالي، فإنه بقدر ما تُحقق تلك المناهج نجاحا كبيرا، وتظهر فعالية كبيرة عند مقاربة الدولة في الغرب، وفهم كنهها وطبيعة مؤسساتها المختلفة، تعاني من ارتباك كبير، وقصور عند محاولة توظيفها لفهم الدولة في الوطن العربي. ويعود ذلك إلى أن الدولة العربية لم تنشأ ضمن سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي طبيعي نابع من تطور داخلي خاص بمجتمعاتها، وإنما هي عبارة عن بنى

خارجية تم استيرادها من الغرب، لتُزرع في بيئة غريبة عنها، تختلف بشكل كامل عن البيئة التي أنتجتها، على خلاف الدولة في الغرب، التي نشأت وتطورت تطورا عاديا، وجاءت كإفراز طبيعي لسيرورة تلك المجتمعات (أنداري، 2019، صفحة 88)، الأمر الذي جعل من الصعب مقاربتها وتحليلها بالمفاتيح النظرية ذاتها التي صيغت لفهم تجارب مغايرة جذريا.

ويستتبع ذلك بالقول أن مناهج العلوم السياسية في صيغتها الحالية قد صُمّمت في الأصل للمساعدة على دراسة وفهم الدولة، وما يرتبط بها في السياقين الأوروبي والأمريكي. غير أن المشكلة تكمن في محدوديتها، وعجزها عن أداء ذلك الدور حينما تُنقل هذه المناهج، وتُوظف في تحليل ظاهرة الدولة والظواهر السياسية الأخرى في الوطن العربي. وحتى لو تم التسليم بإمكانية تطبيقها، فإن أقصى ما يمكن أن تقدّمه لا يتجاوز خلاصات مجتزأة وغير مكتملة، أو إسقاطا آليا لنموذج الدولة الغربية على حالة الدولة في الوطن العربي، مع تجاوز الفروق العميقة القائمة بين الحالتين (أنداري، 2019، صفحة 89).

تجاوزا لهذا القصور المنهجي، يقترح عبد الحميد هنية في دراسته "تجديد الكتابة التاريخية وأهلنة المنهج" العمل على إيجاد الظروف الأنسب لتحقيق ذلك. ويقصد بذلك فهم وتحليل المجتمعات العربية وفق نهج صحيح، لتخطّي المعارف الإثنو–مركزية الغربية التي أُنجزت حولها. وينبّه الباحث بأنّ المشكلة ليست في كلّ المعارف الغربية، بل فقط في تلك التي صاغها بعض الدارسين الغربيين، ومن تأثر بمنهجهم حول المجتمعات العربية، والتي لا تُظهر حقيقة واقع هذه المجتمعات (مؤلفين، بعض قضايا المنهج في علوم السياسة والتاريخ والقانون والديموغرافيا، 2023).

لكن ما يلاحظ بشأن هذه المحاولات أنها رغم أهميتها المرتبطة بالإضافة التي قدّمتها في هذا السياق، لم تتمكن من طرح البديل الجدي على الصعيد النظري أو المنهجي، القادر على الإحاطة بعمق المشكلات المرتبطة بالسياق السياسي العربي، كما ظلّ البعض منها من حاول بجدية إيجاد مدخل نظري خاص بوصف وتفسير وتحليل هذه المشكلات بغية الوصول إلى نتائج كفيلة بحلّها، عبارة عن محاولات محدودة لم تنل القدر المطلوب من الاهتمام.

2.3 غياب النزعة النقدية– التفكيكية –البنائية:

في بعض الأحيان تعد مسألة الاقتباس في المجال العلمي ضرورة معرفية لا غنى عنها في بناء العلم والمعرفة، لكن هذا لا يعني المطابقة الكلية وانتفاء التعارض بين المنقول والمنقول إليه. وبقول آخر، لابد من أن يكون ما تم اقتباسه موضع تمحيص ونقد، إذ أن قابلية الاقتباس والاستيراد لا تعكس بالضرورة صلاحية الاعتماد والتطبيق.

غير أن ما يلاحظ بشأن الدراسات السياسية العربية المعاصرة أن معظمها قد تحيز للمناهج الغربية، وانفتح على عملية الاقتباس النظري، من دون تظهير للأطر النظرية في التداول السياسي العربي والإسلامي خاصة، ولا متابعة لحدود توظيفها واستعمالها.

وفي ظل غياب استتباع المراجعات النقدية التي تمثل ضرورة فكرية وعملية لإعادة تقييم عميقة لأدوات البحث المعتمدة في دراسة الواقع السياسي للمجتمعات العربية، ومن ذلك النظرية، وإعادة النظر فيها من جديد حسب ما تقتضيه خصوصية هذه الأخيرة، بخطوة التفكيك ومن ثم البناء، يتم الاستمرار في اجترار مداخل نظرية غربية، دون إخضاعها للتمحيص والنقد والتفكيك.

والحقيقة أن هذه الإشكالية قد شكّلت محور اهتمام العديد من مؤسسات البحث العربية، التي عنيت بحال المناهج المختلفة في العلوم السياسية، ومدى قدرتها على تفسير ظواهر الحراك الاجتماعي والسياسي في السياق العربي، وتناولت المسألة من منظور نقدي أسهم في مساءلة الأطر النظرية التفسيرية، وتحفيز البحث عن بدائل منهجية أكثر ارتباطا بالواقع العربي. ويمكن أن نستدلّ في هذا السياق بالمؤتمر الأول الذي تمّ عقده من طرف أعضاء التدريس بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، لدراسة حال المناهج المختلفة في العلوم السياسية، وقدرتها على تفسير ظواهر الحراك بشكل عام والثورة المصرية بشكل خاص. وقد ركزت البحوث المقدّمة على القراءة النقدية للمفاهيم الثابتة في علم السياسة عن ظاهرة الثورة، وقدرتها على تقديم أطر تفسيرية للحراك الشعبي، لكنها لم تحاول تطوير ذلك إلى محاولة طرح بدائل جديدة ذات قدرة أكبر على التفسير والتعبير عن ما يحدث في الشارع العربي، والمصري على وجه التحديد (حمادة، 2021).

3.3 غلبة الطابع الوصفي بدل التفسيري:

انحصار معظم الدراسات السياسية العربية في إطار الوصف بدل التحليل والتفسير، وإن كان لا يمكن إنكار أن الوصف هو أحد المراحل المنهجية المهمة لإنجاز العمل العلمي، فلا يؤتي هذا الأخير نتاجه إلا بتجاوز مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير. وما يؤخذ على الفكر السياسي العربي في هذا الصدد، أنه عجز عن بلورة تصورات وأنساق نظرية حول أي من الإشكاليات والقضايا التي تطرح عليه، كمسألة المجتمع المدني، الديمقراطية، السلطة وغيرها، بحيث ظل المفكر السياسي العربي في تناوله لمثل هذه المواضيع مكتفيا من الواقع بوصفه لا بتحليله، فيعمد إلى وصف الحالات والممارسات من دون بناء منظومة من التصورات بشأنها (بلقزيز، 1992، صفحة 126). هذا الأمر من شأنه أن يحول دون معالجة لهذه الإشكاليات، ما دامت جهودهم الوصفية لا تفي بإجلاء حقيقة الظواهر، نظرا لافتقارها إلى عنصر التحليل.

بينما في المقابل، تبرز حتمية الواقعية في معالجة القضايا بدل الاكتفاء بوصفها، وهو ما يقتضي التوجه إلى تحليل المسائل السياسية من خلال اعتماد أسلوب علمي ممنهج، يساعد على استيعاب المشاكل والحلول الملائمة لها، والابتعاد عن أسلوب الإفراط في الوصف والحديث عن الميتافيزيقا في العلوم السياسية (مشري، 2014)، وهو المدخل نحو تطوير الفكر السياسي العربي والزيادة من فاعليته.

4. بواعث قصور عملية التنظير السياسي العربي

ينتمي التنظير إلى سياق الاكتشاف ليكون بذلك عملية إبداعية، ومن المعروف أن الإبداع هو عملية ابتكار وإنتاج شيء جديد، وبالنظر إلى واقع الإبداع العلمي على صعيد الأقطار العربية، فإن حالة تدني المستوى توحي إلى دوامة المعيقات التي ظلت تحاصر المبدع وتفرغ الإبداع من محتواه ومنها ما تعلق بمسألة التنظير في المجال السياسي كجزء منه. تأسيسا على هذا الطرح، يأتي هذا الجزء من الدراسة ليلقي بالضوء على أحد أبرز العوامل المسؤولة عن محدودية الإنتاج النظري ضمن هذا المجال. ومن المهم الإشارة في هذا المقام إلى أن المسألة قد تعود لاعتبارات عدّة، تتجاوز نطاق ما تم التركيز عليه ضمن هذه الدراسة، التي حاولت مقاربة الأزمة من خلال تحليل متغيرين رئيسيين: الانحسار الفكري، وهشاشة البيئة الأكاديمية لحقل العلوم السياسية كحاضنة لعملية التنظير السياسي.

1.4.الانحسار الفكري:

تراجع الفكر العربي الإسلامي، وانحساره داخل ما يسميه محمد أركون بـ "السياج الدوغماتي المغلق" (أركون، 2001)، بعد أن تحوّل عن وظيفته في الاجتهاد والإبداع إلى مواصلة اجترار وإعادة إنتاج القديم، وبدلا من أن تكون النظرية في وضع كهذا أداة رؤية للواقع المعاصر، وعنصرا فاعلا ضمن منظومة منهجية، بحيث يمكن أن تتطور على نحو يُكسب المنهج مرونة، وديناميكية، وقدرة أكبر على الرصد والتقويم، بقي الفكر النهضوي العربي حبيس مخططات ذهنية ماضوية، وتحولت أطروحاته إلى مسلمات مقدسة لا يجوز مساءلتها، أو التشكيك بها، أو تخطيها (النزعة المطلقة والوثوقية)، من منطلق الاعتقاد بأن هذا الزمن لا يصلح إلا بما صلُح به أوله، وهو ما من شأنه أن يزيد من تكلس وجمود الفكر العربي، ومن ثم مصادرة عملية التنظير وإنتاج تصورات موضوعية عاكسة لحقيقة الظواهر المعاصرة، فيجعله يعيد إنتاج بديهيات منحدرة من أصول أو مطلقات تمثل في نظر المفكر العربي حقائق لا يجوز الطعن في حجيتها، وإلا انهار الهيكل النظري كله (بلقزيز، 1992، صفحة 121). وهو ما يتجسد من خلال هيمنة التيارات المثالية المحافظة التي تعيق طرح توجهات نظرية جديدة مخالفة للمتعارف عليه، فهي تقيد عناصر الدفع المطلوبة نحو التنظير، بحيث تميل إلى مقاومة محاولات تغيير الوضع القائم تغييرا جذريا. ومن ثم، فإن تقليدية الرؤى والطروحات النظرية التي تتبناها هذه الاتجاهات لا تخدم محاولة تقديم تحليل سياسي نافذ للواقع العربي (مؤلفين، 1989، صفحة 15).

ظهرت دعوات لإصلاح الفكر السياسي الإسلامي وتطويره بما يتماشى مع العصر الحديث، ودعم مفاهيم كالمواطنة، وحقوق الإنسان، وحرية الرأي، مع الحفاظ على الهوية الإسلامية. وهذا ما حاول القيام به مفكرون مثل محمد عبده، وراشد الغنوشي، وطارق رمضان، الذين سعوا لجعل النظريات الإسلامية أكثر توافقا مع الديمقراطية المعاصرة وحقوق الأفراد. لكن رغم هذه المحاولات، ما زالت هناك مقاومة من التيارات المحافظة، التي ترى أن أي تحديث للنظريات السياسية الإسلامية يجب أن يظل ملتزما بالنصوص الشرعية دون مواءمة واسعة للمعايير الحديثة. هذا يؤدي إلى انقسام فكري بين من يريدون التمسك بالنصوص التقليدية، ومن يسعون للتجديد (محمود، 2024).

2.4 هشاشة البيئة الأكاديمية لحقل العلوم السياسية:

من أبرز ما يلاحظ بشأن حقل العلوم السياسية في الوطن العربي، اقتصار الدراسة فيه على الجوانب النظرية البحتة للعلم، دون امتدادها إلى أوضاع المجتمع وظواهره الخاصة، الأمر الذي ينجم عنه إفقار لهذه العلوم، وتجريدها من قيمتها الحقيقية. مرد ذلك إلى موقف الأنظمة السياسية العربية –ذات النزعة السلطوية– إزائها، ومحاولتها عرقلة تجذيرها وتوطينها في المجتمع العربي، نظرا لارتباطها بمجال حساس وهو المجال السياسي، وتحوّل العلاقة بين العلم والسلطة في بعض الحالات منها حالة العلوم السياسية إلى عارض في وجه استقلال المؤسسة العلمية والمجتمع العلمي، الأمر الذي يفسّر غياب العلوم السياسية كتخصص أكاديمي في العديد من الجامعات العربية، حيث غالبا ما يكون هذا التخصص غير معترف به. وحتى في البلدان التي تُدرّس فيها مقررات في العلوم السياسية، فإن حضورها في كثير من الحالات لا يعدو كونه مجرد حضور اسمي فقط(El-Affendi, 2024, p. 63) .

والجدير بالذكر أن العلوم السياسية تقدّم رؤية شاملة حول طبيعة الأنظمة والقوانين والسلطة والعلاقات الدولية، وغيرها من المجالات الحساسة ذات الاتصال المباشر بجوانب جوهرية من الحياة العامة للأفراد، فضلا عن دورها في مساعدة المجتمع على فهم

أحواله وحل مشكلاته المستعصية. وتعود أهميتها هذه إلى أنها تهتم بتحليل وتفسير مشكلات حساسة من الناحية السياسية بغية إيجاد الحلول لها، لا سيما إذا تعلق الأمر بالكشف عن مواضع خلل هذه الأنظمة، إذ تقوم هذه العلوم بدراسة مشكلات حقوق الإنسان في البلدان العربية، شرعية الأنظمة السياسية العربية، والكشف عن دور هذه الأنظمة في إعادة إنتاج التخلف والقهر والتسلط في المجتمعات العربية، تأثير الفساد السياسي على المواطن العربي، وغيرها من الدراسات الكاشفة عن عيوب أنظمة الحكم العربية، والمحددة لمواطن خللها، والكاشفة لعمليات التزييف الممارسة من طرف هذه الأنظمة على شعوبها. وبذلك، فإن هذه العلوم تجرّد الأنظمة السياسية وتسلبها أهم سلاح من أسلحتها، ألا وهو إغراق شعوبها في الأوهام الإيديولوجية (صالح، 2012).

تبعا لذلك، تعمد هذه الأنظمة إلى تبني سياسيات من شأنها تضييق الخناق على المؤسسات البحثية التي تعنى بالعلوم السياسية وحتى العلاقات الدولية، لاسيما ما ارتبط منها بالجانب التمويلي، فتُقلّل من حجم المنح المصروفة على الأبحاث والدراسات العلمية المقدمة لفائدة مؤسسات ومراكز البحث العلمي. وهي المشكلة التي واجهتها ولا تزال تواجهها "الجمعية العربية للعلوم السياسية"، فضلا عن الضغط الممارس من قِبل الدول التي تحاول التأثير عليها على الأقل عبر أعضائها (El-Affendi, 2024, p. 74). وكذا الأمر بالنسبة لـ"مركز دراسات الوحدة العربية"، الذي واجه هو الآخر ضغوطا سياسية على سير نشاطاته. لتواجه نفس الوضع مراكز بحثية أخرى، سواء داخل الجامعات أو خارجها، بما في ذلك فروع محلية لمؤسسات أجنبية مثل مركز "كارنيجي للشرق الأوسط" بلبنان (El-Affendi, 2024, p. 75).

ومن المعلوم أن تمويل المؤسسات والمراكز البحثية يصبّ ضمن إستراتيجية تمويل البحث العلمي، هذا الأخير الذي يشهد ضعفا واضحا يكشف عن أبرز تحدّي تواجهه هذه المؤسسات في أداء دورها المعرفي. فعلى سبيل الإحصائيات التي كشفت عنها اليونسكو عام 2021، خصّصت الدول العربية مجتمعة حوالي 1.7 مليار دولار للبحث العلمي، وهو ما يعادل 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لموقع البحث العلمي العربي في خريطة العالم، فهو يمثل 1.7% فقط من الإنتاج العلمي العالمي، مما يعني أن مساهمة المعرفة العربية على المستوى الدولي محدودة جدا (Hassan, 2009, p. 11). مقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي يضع البحث العلمي في صدارة أولوياته، حيث حافظت المفوضية الأوروبية على التزامها بدعم البحث العلمي في المجال السياسي، رغم الأزمات المتكررة للديون. ذلك ما يعكسه تخصيص اعتمادات مالية كبيرة لدعم الباحثين، والمشاريع العلمية المبتكرة داخل دول الاتحاد، منها الميزانية التي خُصّصت لفائدة المجلس الأوروبي للبحوث للفترة الممتدة ما بين عامي 2014 و2020، والتي بلغ قدرها 13.1 مليار يورو، وهو ما يعادل نحو 17% من إجمالي الميزانية المخصصة لبرنامج "آفاق أوروبا" عام 2020 (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2015).

وفي ذات السياق، كشف عالم السياسة السعودي متروك الفالح عن حال العلوم السياسية في بلاده والوطن العربي عموما في قوله: "إجراء الأبحاث في الجامعات العربية محدود جدا، نشر المعرفة ضعيف للغاية ومقتصر على دائرة ضيقة جدا من الأكاديميين والمتخصصين. وغالبا ما تعتمد أوراق البحث على مفاهيم ونظريات إما تم التخلي عنها أو أصبحت عتيقة. بالإضافة إلى ذلك، لا توفر مراكز البحث في الجامعات والكليات أموالا لفائدة الأساتذة لإجراء الأبحاث نتيجة التعقيدات الإدارية، وطبيعة البيئة السياسية السائدة في البلدان العربية"(Hassan, 2009, p. 11)

وعلى العموم، فإنّ مما لا يقبل الشكّ أن هذا الواقع من شأنه أن يكرّس حلقة مفرغة تعيق تطوّر التنظير السياسي، وتفرغه من محتواه التجديدي، مما يُبقي الباحث رهينا للمقاربات الجاهزة والمستوردة. ذلك أن القيود السياسية المفروضة تُجهض الإبداع في مجال التنظير، كما تُفرغ حقل العلوم السياسية من وظيفته الأصلية كمجال لفحص الواقع السياسي، ومُساءلته معرفيا، حينما يصعب على الباحثين فيه الخوض في قضايا حسّاسة على غرار الدولة، السلطة، الشرعية، الحكم، المعارضة... إلخ، وهذا ما يُفرغ التنظير من مضمونه النقدي والتحليلي، ويقوّض أي محاولة لبناء مشروع نظري عربي أصيل، لأنه يُمنَع من التأسيس على حقائق الواقع أو مساءلة مكوّناته الأساسية، والأصل في التنظير السياسي أن يكون نقديا وتحليليا، يبحث في بنى السلطة ومصادر الشرعية وأنماط الحكم وتفاعلات المجتمع السياسي، ذلك أن هذه الموضوعات تشكّل نواة أي مشروع نظري جاد في حقل العلوم السياسية، وغيابها يؤدي إلى بتر هذا المشروع أو جعله انتقائيا، ومن ثم إنتاج معرفة سطحية.

وعلى قدر الأهمية السابقة، يمكن أن ندرك التأثير المعاكس الذي يمكن أن يحدثه هذا الصنف من العلوم، إذا ما اعتراه خلل في الهوية والمرجعية، وهما الجانبان اللّذان جسّدا مشكلة حقيقية للعلوم السياسية في الوطن العربي. فعلى اعتبارها فرعا من العلوم الاجتماعية، حدثت نشأتها في الوطن العربي بمعزل عن حاجات المجتمع، من خلال نقل ما تأسّست عليه لدى الغرب من أفكار ونظريات وتطبيقات، فرضت هيمنتها على المجتمع العلمي العربي في هذا المجال، فبات يعاني من تبعية أكاديمية، تعكس مدى عجزه عن تجاوز مشروعية هيمنة الابستيمولوجيا الغربية، نحو إبداع نظريات ومناهج بحث أصلية، ضمن مساعي إبراز الذاتية الثقافية للمجتمع العلمي العربي. وبصيغة أخرى، فكما أن انحسار فعالية العلوم السياسية يُعيق عملية التنظير، فإن قصور التنظير ذاته يُعمّق من أزمة هذا الحقل، حيث يفتقر إلى الإسهام في تطوير أطر نظرية جديدة تساعد على فهم الواقع العربي أو بناء نماذج بديلة. وبالتالي، بقائه تابعا، وغير قادر على إنتاج منهجي مستقل، فيغيب بذلك حضوره الوظيفي الحقيقي.

5. إمكانات التنظير العربي في الحقل السياسي

ليس من اللازم أن يكون الإنتاج التنظيري غير مسبوق بما يؤهّله للظهور، بل يكمن في القدرة على إعادة توظيف الأدوات والمفاهيم المتاحة ضمن إطار جديد، ينسجم مع خصوصيات الواقع السياسي العربي. فالمسألة تتعلق بصياغة مبتكرة لنموذج تفسيري يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية والسياسية والثقافية المحلية، ويُعيد موضعة المتغيرات ضمن سياق ديناميكي خاص. هذا يعني تجاوز القوالب الجاهزة الوافدة، دون رفضها كليا، بل عبر نقدها وتفكيك منطلقاتها، ومحاولة بناء تصور نظري مستقل ينطلق من الداخل، ويهدف إلى فهم الواقع كما هو، لا كما يُراد له أن يكون ضمن هذه القوالب المستوردة. وعليه، فإن الإبداع النظري هنا يتمثل في المزاوجة بين الاجتهاد المفاهيمي والارتباط العضوي بالمعطيات الواقعية، بما يسمح بتأسيس رؤية تحليلية ذات مشروعية علمية وسياقية في آن واحد.

وعلى اعتبار أن التحرر النظري والإبداع المنهجي يشكلان الأساس لفهم وتحليل الواقع السياسي العربي وتطويره، فإن الخطوة الأولية التي يقتضيها توطين منهجية خاصة نابعة من السياق الحضاري والتاريخي العربي الإسلامي، وتحقيق استقلاليتها التي تُعدّ ضرورة لتحرير علم السياسة من التبعية المفاهيمية والنظرية، التي قد تعيق قدرته على استيعاب التحولات السياسية في المنطقة العربية، تبرز ضرورة العودة إلى التراث السياسي العربي الإسلامي، ومراجعته كمدخل لتحديث علم السياسة، وتطوير نظرياته بما

يتلائم والخصوصية العربية، نظرا إلى الإمكانات المتاحة في الذاكرة التراثية لبناء عناصر مهمة في النظرية السياسية، وفق ما يسميها الأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل بـ"ذاكرة قضايا التنظير السياسي"، هذه الذاكرة تتضمن إرثا من التصورات حول السلطة، والحكم، والشورى، والعدل، والمصلحة، والعقد السياسي، والتعدد، وغيرها من المفاهيم التي يمكن أن تُشكّل قاعدة لتجديد منهجي يعكس السياقات المحلي، والتي ينبغي الوقوف على إمكانات الاستفادة منها، وتفعيلها ضمن بنية التنظير في حقل السياسة، وما يمكن أن تقدمه من إسهام في فهم وتطوير الواقع السياسي العربي.

ذلك لا يعني مجرد استحضار للذاكرة وإحياء للتراث السياسي، بل قراءته قراءة نقدية معاصرة تسمح باستخراج المفاهيم والإشكالات التي يمكن إعادة تفعيلها ضمن مشروع نظري حديث، عبر تحليل مناهج التراث نفسها، وتفكيكها، والبحث عن سبل الاستفادة منها ضمن مشروع تجديد التنظير السياسي، وهذا بدوره يتطلب حوارا متواصلا بين الموروث والراهن، وبين الأصالة والتحديث، بما يسمح ببلورة نموذج معرفي أصيل غير منغلق على التراث، ولا تابع للمناهج الغربية.

وكما أنه لا ينبغي أن يُفهم التحرر النظري بوصفه دعوة إلى القطيعة المطلقة مع التراث، أو تنكّرا تاما للطروحات النظرية الماضية، فإن المقصود في هذا المقام ليس التشبّث التام بالأطر التقليدية التي صِيغت والانغلاق على المستقبل، بل إن التحرر النظري وبالموازاة مع التحرر من الهيمنة الفكرية الغربية، يعني تجاوز القيود التقليدية والأطر الجامدة في التفكير. وبتعبير آخر، تجاوز تلك المرجعيات الفكرية أو الأيديولوجية التي تُضفي طابع القداسة على بعض المفاهيم، وتحوّلها إلى معايير ثابتة لا يجوز نقدها أو مساءلتها، والتي من شأنها أن تُعيق تحرر هذا التخصص من القهر الأيديولوجي.

يُطرح التراث هنا لا بوصفه مجالا للتقديس، وإنما باعتباره مخزونا معرفيا مهما يمكن استثماره في بناء نظرية سياسية ذات طابع تأصيلي وتجديدي، والسعي نحو بلورة رؤى جديدة مستقلة عن الموروثات الفكرية أو النماذج المهيمنة، دون الوقوع في أسر الأصالة المغلقة أو الارتهان لتبعية فكرية غير نقدية. فالمسألة ليست في استبدال نموذج مهيمن بآخر، بل في التحرر من سلطة النماذج المهيمنة ذاتها، سواء كانت ذات منشأ غربي أو تراثي. كما أن العلاقة مع التراث أو مع الفكر الغربي ليست علاقة رفض أو قبول، بل علاقة تفاعل نقدي منتج، تسمح بإعادة التفكير في الأسس النظرية السائدة، وتفتح آفاقا لتأسيس مقاربات سياسية جديدة، تتجاوز الثنائيات التقليدية بين الأصالة والحداثة، وبين القبول والرفض، وتفتح المجال أمام إبداع معرفي يتجاوز الانغلاق الإيديولوجي.

خاتمة:

تأسيسا على ما تناولته الدراسة في معرض تحليلها للإشكالية المطروحة، يتبيّن بوضوح أن أزمة التنظير السياسي العربي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة البيئة الحاضنة، التي تعتريها اختلالات عدّة تعيق عملية الإبداع التنظيري. إذ تشير المعطيات الفكرية والأكاديمية إلى أن ضعف شروط التحرر المنهجي، يقف حجر عثرة أمام أي محاولة جادّة لتجديد الطروحات النظرية السياسية. فالقيود المفروضة على الحرية الأكاديمية، وهيمنة النموذج المعرفي الغربي في ظل تراجع الفكر العربي – الإسلامي، وانحساره ضمن فضاء مغلق، بعد أن حاد عن وظيفته في الاجتهاد والإبداع إلى مواصلة اجترار التراث دون تجديد، أو استنساخ النماذج الغربية دون

تمحيص، كلها عوامل تساهم في جمود جهود التنظير، وإعادة إنتاج الأطر النظرية ذاتها، بدل السعي إلى بلورتها ضمن إطار معرفي يستجيب لخصوصية الواقع السياسي للمجتمعات العربية، والمتغيرات المحورية الراهنة الفاعلة فيه.

ومن ثمّ، فإن من أبرز ما تم التوصل إليه من نتائج، ما يلي:

- ارتباط استمرار تأزم الواقع السياسي العربي في جانب منه بمسألة قصور التنظير السياسي في حقل السياسة، وغياب بديل معرفي حضاري يتناول الواقع السياسي العربي بخصوصياته وتجلياته، على نحو يكفل مقاربة الإشكاليات المطروحة مقاربة موضوعية وشاملة، ويؤدي إلى الفعالية والدقة في التفسير، ومن ثم الإصابة في التعامل مع الإشكاليات المسؤولة عن تأزّم هذا الواقع.
- إن التحرر النظري وفق مضمونه العميق لا يقتصر على تجاوز منطق الارتهان للغرب، وإنما يشمل الخروج من الأطر المعرفية الجامدة، ومن النظريات التي مثّلت قوالب تفسيرية قسرية. فلا يكون التجديد المعرفي مجرد إعادة إنتاج لما هو سائد، بل جهد نقدي وتركيبي يسعى إلى تطوير رؤى بديلة، أصيلة ومستقلة، ضمن عملية وسطية تأصيلية تجديدية تسعى إلى تجاوز التبعية، دون الوقوع في أسر التمركز على الذات، عبر استثمار تراثي ناقد، منفتح، وفاعل.
- ترسيخ مكانة العلوم السياسية في بنية العلوم الاجتماعية العربية مرهون بتوفر بيئة أكاديمية مستقلة، تتيح تناول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على تطوير المجتمع العربي بعيدا عن القيود والتدخلات.

وعليه، يمكن التأكيد على أهمية دعم مسارات التحرر النظري والإبداع المنهجي، من خلال جملة من التوصيات الجوهرية التي سبق أن طُرحت في أعمال البعض من أبرز المفكرين العرب، ممن أولوا اهتماما خاصا بتطوير نظرية سياسية عربية، أمثال عبد الله العروي ومحمد أركون. غير أن واقع الحال يُظهر أن تلك التصورات لم تجد طريقها إلى التفعيل العملي، الأمر الذي يعكسه استمرار معضلة القصور، والذي بدوره يؤشر على الفجوة القائمة بين الطرح الفكري وإرادة التطبيق.

ومن جانبنا لا نسعى لتكرار ما تم طرحه، بقدر ما نرمي إلى التشديد على ضرورة تفعيلها عمليا، باعتبارها مدخلا أساسيا لكسر الجمود الفكري، وتحقيق نقلة نوعية في مسار التجديد النظري. يأتي في مقدّمة هذه التوصيات ضرورة ترسيخ ثقافة النقد الذاتي داخل الحقل الأكاديمي، بما يسمح بمراجعة المسلمات الفكرية وتفكيك البنى المعرفية التقليدية التي قد تعيق التجديد. كما يُعدّ الانفتاح على التجارب المعرفية المختلفة سواء في السياقات الثقافية الأخرى، أو ضمن مدارس التفكير الجديدة عاملا حاسما في تجاوز النماذج المهيمنة، واستلهام إمكانيات بديلة في بناء النظرية. إلى جانب ذلك، فإن توفير بيئة أكاديمية حاضنة للابتكار قوامها الحرية الفكرية والتعددية المعرفية، يمثل شرطا أساسيا لتحفيز عملية التنظير. كما أن تشجيع الحوار العابر للتخصصات، والتفاعل بين الحقول المختلفة يمكن أن يسهم في بلورة مقاربات منهجية هجينة، تستجيب لتعقيد الظواهر السياسية والاجتماعية المعاصرة، وتفتح آفاقا جديدة أمام النظرية السياسية في السياقات العربية.

المصادر والمراجع:

- مجموعة مؤلفين. (2023). بعض قضايا المنهج في علوم السياسة والتاريخ والقانون والديموغرافيا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/methodological-issues-in-political-science-history-law-and-demography.aspx
- El-Affendi, A. (2024, September/October). Political Science in the Arab World. AL-MUNTAQA , 7 (3).
- Hassan, H. A. (2009). The Development of political Science in the Arab World: A Narrative. SSRN electronic journal.
- إبراهيم أبراش. (2012). النظرية السياسية بين التجريد والممارسة. د ب ن: دار الجندي للنشر والتوزيع.
- أحمد محمد الأمين أنداري. (2019). مقاربة الدولة في الوطن العربي وإشكالية المنهج: الحالة الموريتانية نموذجا. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 42 (490).
- أمل حمادة. (يناير, 2021). عن ماذا يكتب علماء السياسة العرب: دراسة حالة لعلماء السياسة في مصر 2000 – 2014. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 22 (01).
- أندرو هيوود. (2013). النظرية السياسية مقدمة (ط1). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2015). تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030. منشورات اليونسكو.
- رشيد الحاج صالح. (2012). الوجه السياسي للثقافة العربية المعاصرة (ط1). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- عبد الإله بلقزيز. (1992). إشكالية المرجع في الفكر العربي المعاصر (ط1). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- علي الكنز. (1986). المسألة النظرية والسياسية لعلم الاجتماع العربي. المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. 8 (84)، 32.
- لورد حبش، ابراهيم ربايعة. (2024). مدى كفاءة نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في تفسير الحرب على غزة أكتوبر 2023. في: مدى كفاءة نظريات العلوم الاجتماعية في تفسير الواقع العربي. (ط1). الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية.
- مجموعة مؤلفين. (1989). نحو علم اجتماع عربي (ط2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
- محمد أركون. (2001). الإسلام، أوروبا، الغرب رهانات المعنى وإرادات الهيمنة (ط2). بيروت: دار الساقي.
- محمد شلبي. (1997). المنهجية في التحليل السياسي. الجزائر: ب د ن.
- محمد طه بدوي. (1985). النظرية السياسية. القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- محمود, ح. س. (2024). السياسة بين الدين والفلسفة :قراءة معمقة في النظريات السياسية الأوربية والإسلامية. الحوار المتمدن : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=847373
- مرسي مشري. (2014). علم السياسة بين المرجعية الغربية والمرجعية الإسلامية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، 6 (1).
- نصر محمد عارف. (2002). ابستمولوجيا السياسة المقارنة (ط1). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- نصر محمد عارف. (1981). نظريات التنمية السياسية المعاصرة. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

Refrences :

- *Majmū'ah mu'allifīn. (2023). ba'ḍ Qaḍāyā al-manhaj fī 'ulūm al-siyāsah wa-al-tārīkh wa-al-qānūn wāldymwghrāfyā. al-Markaz al-'Arabī lil-Abḥāth wa-dirāsat al-Siyāsāt: https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/methodological-issues-in-political-science-history-law-and-demography. aspx*
- *El-Affendi, A. (2024, September / October). Political Science in the Arab World. AL-MUNTAQA, 7 (3).*
- *Hassan, H. A. (2009). The Development of political Science in the Arab World : A Narrative. SSRN electronic journal.*
- *Ibrāhīm Abrāsh. (2012). al-naẓarīyah al-siyāsīyah bayna al-Tajrīd wa-al-mumārasah. D b N : Dār al-Jundī lil-Nashr wa-al-Tawzī'.*
- *Aḥmad Muḥammad al-Amīn andāry. (2019). muqārabah al-dawlah fī al-waṭan al-'Arabī wa-ishkālīyat al-manhaj : al-ḥālah al-Mūrītānīyah namūdhajan. al-mustaqbal al-'Arabī, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah, 42 (490).*
- *Amal Ḥamādah. (Yanāyir, 2021). 'an Mādhā yaktubu 'ulamā' al-siyāsah al-'Arab : dirāsah ḥālat li-'ulamā' al-siyāsah fī Miṣr 2000-2014. (Kullīyat al-iqtiṣād wa-al-'Ulūm al-siyāsīyah, Jāmi'at al-Qāhirah, al-muḥarrir) Majallat Kullīyat al-iqtiṣād wa-al-'Ulūm al-siyāsīyah, 22 (01)*
- *andrw hywwd. (2013). al-naẓarīyah al-siyāsīyah muqaddimah (Ṭ1). al-Qāhirah : al-Markaz al-Qawmī lil-Tarjamah.*
- *Munaẓẓamat al-Umam al-Muttaḥidah lil-Tarbiyah wa-al-'ilm wa-al-Thaqāfah. (2015). taqrīr al-Yūniskū lil-'Ulūm ḥattá 'ām 2030.*
- *Rashīd al-Ḥājj Ṣāliḥ. (2012). al-Wajh al-siyāsī lil-Thaqāfah al-'Arabīyah al-mu'āṣirah (Ṭ1). Bayrūt : al-Dār al-'Arabīyah lil-'Ulūm Nāshirūn.*
- *'Abd al-Ilāh Balqazīz. (1992). Ishkālīyat al-Marji' fī al-Fikr al-'Arabī al-mu'āṣir (Ṭ1). Bayrūt : al-Mu'assasah al-Jāmi'īyah lil-Dirāsāt wa-al-Nashr wa-al-Tawzī'.*
- *'Alī al-Kanz. (1986). al-Mas'alah al-naẓarīyah wa-al-siyāsīyah li-'Ilm al-ijtimā' al-'Arabī. al-mustaqbal al-'Arabī, 8 (84), 32.*
- *Lūrd Ḥabash, Ibrāhīm Rabāyi'ah. (2024). Madá kafā'at Naẓarīyatī al-wāqi'īyah al-Jadīdah wa-al-lībrālīyah al-Jadīdah fī tafsīr al-ḥarb 'alá Ghazzah Uktūbir 2023. fī : Madá kafā'at naẓarīyāt al-'Ulūm al-ijtimā'īyah fī tafsīr al-wāqi' al-'Arabī, Ṭ1. al-Dawḥah : Markaz Ibn Khaldūn lil-'Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā'īyah.*
- *majmū'ah mu'allifīn. (1989). Naḥwa 'ilm ijtimā' 'Arabī (ṭ2). Bayrūt : Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah.*
- *Muḥammad Arkūn. (2001). al-Islām, Ūrūbbā, al-Gharb rihānāt al-ma'ná w'rādāt al-haymanah (ṭ2). Bayrūt : Dār al-Sāqī.*
- *Muḥammad Shalabī. (1997). al-manhajīyah fī al-Taḥlīl al-siyāsī. al-Jazā'ir : b D N.*
- *Muḥammad Ṭāhā Badawī. (1985). al-naẓarīyah al-siyāsīyah. al-Qāhirah : al-Maktab al-Miṣrī al-ḥadīth.*
- *Maḥmūd, Ḥ. S. (2024). al-siyāsah bayna al-Dīn wa-al-falsafah : qirā'ah mu'ammaqah fī al-naẓarīyāt al-siyāsīyah al-Ūrubbīyah wa-al-Islāmīyah, al-Ḥiwār al-Mutamaddin : https : / / www. ahewar. org / debat / show. art. asp? aid=847373*

- *Mursī Mishrī. (2014). ʻilm al-siyāsah bayna al-marjiʻīyah al-Gharbīyah wa-al-marjiʻīyah al-Islāmīyah. al-Akādīmīyah lil-Dirāsāt al-ijtimāʻīyah wa-al-insānīyah, 6 (1).*
- *Naṣr Muḥammad ʻĀrif. (2002). abstmwlwjyā al-siyāsah al-muqāranah (Ṭ1). Bayrūt : al-Muʼassasah al-Jāmiʻīyah lil-Dirāsāt wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ.*
- *Naṣr Muḥammad ʻĀrif. (1981). naẓarīyāt al-tanmiyah al-siyāsīyah al-muʻāṣirah. (al-Maʻhad al-ʻĀlamī lil-Fikr al-Islāmī, al-muḥarrir) Fīrjīniyā.*